Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط قطاع السياحة في الجزائر

ولاية مستغانم نموذجا

The Importance of The Small And Medium Enterprises Sector in Activating Tourism Sector in Algeria The State of Mostaganem is a Model

أحسن جميلة Docteur AHSSEN Djamila / مجاهد توفيق MEDJAHED Toufik

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

Université Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem

medjahed27@outlook.fr

ahssendjamila@outlook.fr

تاريخ الاستلام : 2018-07-23 تاريخ القبول : 2018-09-03

ملخص:

تسعى الجزائر إلى النهوض بقطاع السياحة لما تزخر به من مقومات سياحية، كما تهتم أيضا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار البحث عن سبل النهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. لذلك جاءت هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى الربط بين القطاعين من خلال دراسة كيف يمكن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع السياحة في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تلعب دورا مهما في تنشيط وتطور السياحة حيث أن له دورا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن معظم القطاعات التي تنعش السياحة هي مؤسسات إما صغيرة أو متوسطة.

كلمات مفتاحية:

السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

Algeria seeks to promote the tourism sector with its tourism components, as well as the sector of small and medium enterprises, in the search for ways to promote the Algerian economy outside the sector of burnt. Therefore, this research paper aims at linking the two sectors by studying how SMEs can invest in developing the tourism sector in Algeria. The study found that small and medium enterprises in Algeria play an important role in the promotion and development of tourism as it plays a prominent role in achieving this economic development. On the other hand, most of the sectors that revive tourism are either small or medium enterprises.

Keywords:

Tourism ; small and medium enterprises

1. مقدمة:

تطمح الجزائر في الوقت الراهن إلى دخول سوق السياحة الدولية، والتحول إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى. هذا ما يتطلب منها تطبيق إستراتيجية فعالة ترتكز على التجارب الناجحة في هذا الميدان؛ والاستعانة بجميع القطاعات التي تنعش القطاع السياحي وتعمل على تطويرها بما في ذلك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر بدوره من القطاعات الحساسة والذي يعول عليه في تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات. من هذا المنطلق جاء موضوع الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية: **كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع السياحة في الجزائر؟**

- **التساؤلات الفرعية:**

يتفرع عن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع قطاع السياحة في الجزائر؟
- ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

للشروع في هذه الدراسة نفترض الإجابتين التاليتين للتساؤلات المطروحة:

- تهتم الجزائر بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة تعدادها وتنافسيتها؛
- تتمتع الجزائر بمعالم سياحية تحتاج لإستراتيجية مدروسة لاستثمارها.

- **هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى معرفة درجة اعتماد تطور قطاع السياحة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ علما أن كلا القطاعين يعتبران قطاعين حساسين تعتمد عليهما الجزائر وتعول عليهما في تحقيق التنمية المستدامة خارج قطاع المحروقات.

- **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ من حيث تحديد المشكلة ودراستها دراسة وافية، بناء على مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي أعدت بعد الاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث.

2. مفهوم السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بداية لابد من تقديم مفاهيم توضيحية لمفهوم السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2 مفهوم السياحة:

تعتبر السياحة ظاهرة إنسانية وصناعة لها مكانة بارزة في الاقتصاد مرت في تطورها بمراحل متعاقبة.

1.1.2 تعريف السياحة:

اختلفت تعاريف السياحة فمنهم من يتأثر بها كظاهرة اجتماعية، وآخرون كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية أو كعامل من عوامل امتداد العلاقات الإنسانية والثقافية، بحيث:[i]

- عرفها النمساوي فون سكولاد سنة 1910 كمجموعة العمليات ذات الطابع الاقتصادي بشكل

رئيسي تتعلق مباشرة بالدخول والبقاء والحركة للأجانب داخل وخارج البلد أو المدينة أو الإقليم.

- كما عرفها البعض على أنها حركة اجتماعية تتم اختياريا بهدف الاستمتاع الذهني، العقلي أو البدني وكذلك الروحي والديني.
- وكذلك تم النظر للسياحة بأنها غريزة بحيث أن من احد طبائع البشرية هو الانتقال من المكان الأصلي والسفر والتجول والعودة للمكان الأصلي.
- حسب تعريف موسوعة Universalis السياحة هي تعبير عن حركة إنسانية واجتماعية تعتمد على فائض مالي يخصص لوقت الفراغ خارج الإقامة الأصلية ويقتضي ذلك قضاء ليلة خارج الإقامة الأصلية ولو أن بعض التعاريف تفسر ذلك بقضاء 4إلى 5 ليالي على الأقل خارج السكن الأصلي[ii].
- أما ماكنتوش وزملاؤه سنة 1994 عرفوا السياحة على أنها مجموعة من الظواهر والعلاقات الناتجة لعمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين.

وبذلك نستنتج وجود أربع عناصر مهمة للسياحة هي: السائح، مؤسسات الصناعة، الحكومات التي تمارس نوعا من الرقابة على السياحة، والناس الذين يقطنون في المناطق التي يزورها السياح[iii].

ونظرا لاختلاف التعاريف من مفكر لآخر ومن بلد لآخر، وبهدف توحيد أسس الإحصائيات السياحية، قامت المنظمة العالمية للسياحة OMT بتحديد تعريف للسياحة بأنها تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع، للراحة أو لأغراض أخرى. وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليها كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة[iv].

أما الجزائر فقد تبنت تعريف المنظمة العالمية للسياحة مع إضافة بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة المتعلقة بتوافد السياح والمنشاة الفندقية.[v]

تتنوع أشكال السياحة تبعا للمقومات السياحية المتوفرة في بلد المقصد والتي تشكل عوامل جذب سياحي، نذكر أهمها[vi]: السياحة السياسية، السياحة الاجتماعية، السياحة الثقافية، السياحة الدينية، السياحة الرياضية، سياحة الاستجمام، السياحة العلاجية، السياحة التجارية.

ومن اجل تحقيق ازدهار القطاع السياحي لابد من توفر العناصر التالية[vii]: المادة الأولية، رأس المال، العمل، الإعلان والدعاية السياحية، النقل والبنية التحتية تشمل شبكات المياه الثقيلة، الكهرباء، الغاز،... الخ وكل البني الأخرى التي تسهل إقامة السائح وتضمن راحته.

وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2011 تعرف السياحة المستدامة بأنها:" تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية"[viii].

2.1.2- الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة:

أصبحت السياحة تعد من أهم الصناعات الحديثة في العالم، بحيث بلغ إجمالي الإيرادات السياحية لسنة 2014 حوالي 937 مليار يورو، بحيث أوروبا تستقطب أكبر قدر من مجموع الإيرادات بنحو

40.9 % أما إفريقيا فقدرت إيراداتها نحو 2.9%[ix]. وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بلغت 9.7 % خلال الفترة الممتدة 2000- 2015 ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10,8 %بحلول سنة2026 [x]. وساهمت ما يزيد عن 09% من مجمل اليد العاملة في العالم خلال الفترة الممتدة من 2000-2015، حيث بلغت سنة 2015 حوالي 283578000 منصب عمل ومن المتوقع أن توظف السياحة حوالي 11% من إجمالي اليد العاملة لسنة 2026. كما مثلت ما مقداره 4.5% من النمو الحقيقي السنوي ما بين 2005-2014[xi]. كما وسجل النصف الأول من سنة 2017 طلب قوي في السياحة االدولية قدر بـــ 598 مليون سائح دولي، أي بزيادة 36 مليون سائح عما كانت عليه في نفس الفترة من عام 2016 ، مما يجعله الموسم الافضل منذ سنة 2010 .

يتجسد بداية اهتمام الجزائر بقطاعها السياحي من خلال صدور ميثاق السياحة يوم 26 مارس 1966، حيث تم من خلاله تحديد توجهاتها السياحية الكبرى، كما حاولت إدراج هذا القطاع في مخططاتها التنموية. وفي هذا الصدد نشير إلى أن القطاع السياحي في الجزائر يتميز بمجموعة من المقومات التي يمكن أن تجعله في الصدارة والتي تتنوع بين المناخ والشمس المناظر الطبيعية العذراء، صحراء شاسعة، آثار متنوعة من مختلف الحضارات إسلامية، اسبانية، فرنسية، عثمانية، شواطئ وغابات ...الخ والتي لا يزال معظمها غير مشغلة وغير مستغلة. غير أن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة بحيث لا تساهم إلا بـ 9.5% من الاستثمارات المنتجة و3.9% من قيمة الصادرات كما أن الجزائر تستقطب اعداد اقل من السياح مقارنة بالمغرب وتونس، بسبب غياب استراتيجية واضحة في تسيير وتطوير هذا القطاع والتعويل في المقابل على قطاع المحروقات، والتي تترجم من خلال مجموعة من المعوقات من أهمها:[xii]

- عدم الاهتمام الحكومي بالسياسات السياحة؛
- ضعف استغلال الامكانيات السياحية التي تزخر بها البلاد؛
- تكلفة الخدمات السياحية الباهضة مقارنة بالدول المجاورة؛
- ضعف الاستثمارات المخصصة لقطاع السياحة، التي لم تتجاوز في مجملها 03 ملايير دولار؛ حيث بلغت 106089 مليار دولار سنة 2015.

صنف تقرير حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس لسنة 2017 الجزائر ضمن البلدان الإفريقية الأقل تنافسية في المجال السياحي حيث جاءت في الترتيب 118عالميا ضمن 136 دولة شملتها الدراسة. ويشير التقرير الجديد إلى أن مؤشرات الأمن والنظافة والصحة جاءت بالنسبة للجزائر في مراتب متدنية تتعلق على التوالي بالمرتبتين 81 و89 عالميا. وعلى مستوى شمال إفريقيا، جاءت الجزائر في المرتبة الرابعة بعد المغرب ومصر وتونس.

وقد ادرجت المنظمة العالمية للسياحة، قطاع السياحة في الجزائر كأحد الدعائم الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق تنمية مستدامة، نظرا للإمكانيات والموارد التي تتوفر عليها، وأشادت في تقريرها، بإطلاق الجزائر لأول برنامج يخص تعزيز القدرات الإحصائية الإقليمية، مؤكدة أن الحكومة الجزائرية أبدت التزامها لخلق سياحة جد تنافسية وذكر

تقرير للمنظمة العالمية للسياحة، أن برنامج تعزيز القدرات الإحصائية الذي أطلقته الجزائر، يهدف إلى تسهيل وتطوير الإحصاءات السياحية بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، والتنفيذ التدريجي لمشروع الإحصاء الفرعي للقطاع، الممتد على مدار ثلاث سنوات 2017-2019، كما يهدف إلى معالجة الوظائف الإدارية للسياحة الوطنية، ومكاتب الإحصاء وحتى البنوك ومصالح الهجرة.

يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، والارقام التالية توضح ذلك[xiii]:

- يساهم قطاع السياحة في توفير مناصب الشغل، حيث قدرت سنة 2015 حوالي 327.3 الف عامل بنسبة زيادة قدرها 6.54% مقارنة بسنة 2014.
- ان مساهمة السياحة في الدخل الاجمالي الخام في تزايد مستمر ولكن بصورة بطيئة، وقد صرح وزير السياحة سنة 2016 أن نسبة مساهمة السياحة في الدخل الاجمالي لم تتعدى 1.5% سنة 2016؛
- فيما يخص ايرادات السياحة فقد شهدت تذبذبا بين زيادة ونقصان من سنة لاخرى؛ قدرت سنة 2014 بـ 347 مليون دولار.

2.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم النظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما بأنها "مؤسسات وجدت وفق مبادرات فردية أو جماعية بهدف تحقيق عوائد وأرباح، من خلال تقديم سلع وخدمات مفيدة للمجتمع"، وتكون المؤسسة الصغيرة غالبا مملوكة أويتم إدارتها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل من العمال ولا تهيمن على القطاع الذي تعمل فيه؛ أما المؤسسة المتوسطة فهي مؤسسة مملوكة من عدد أكبر من الأفراد وقد تكون تساهمية وتدار من قبل إدارة مستقلة تتمتع بالمهنية، ويكون عدد عمالها أكبر من المؤسسات الصغيرة ولكنه لا يفوق حدا معينا وفق إحصائيات الدولة التي تنشط بها،كما أنها لا تحتكر القطاع الذي تعمل فيه رغم أهمية دورها فيه[xiv].

1.2.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أدى غموض مفهومها إلى اختلاف التعريفات المقدمة لها من منطقة لأخرى ومن بلد إلى آخر. كما أن العديد من الدول ليس لديها تعريفا رسميا لهذا النوع من الأعمال، ويكون التعريف إما معتمدا بنص قانوني مثل لجزائر أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية وهناك من التعريفات ما هو متفق عليها من طرف منظمات دولية. وفي ما يلي الاختلاف الموجود في تعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في بعض الدول:

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** من بين التعريفات الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، نذكر تعريف هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحكومة الولايات المتحدة small besiness act المرتكزة على عدد العمال والاستقلالية. عرفت المؤسسات الصغيرة حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 بأنها ذات ملكية وإدارة مستقلة لا تسيطر على مجال نشاطها المؤسسات الكبرى[xv]. لقد اعتمد هذا البلد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات، وعلى ذلك قدمت هذه التقسيمات: **المؤسسة المصغرة:** تضم من 01 عامل إلى 09 عمال؛

المؤسسة الصغيرة: تضم من 10 عمال إلى 199 عامل؛ **المؤسسة المتوسطة:** من 200 عامل إلى 499عامل؛ **المؤسسة الكبيرة:** تضم أكثر من 500 عامل.

- **تعريف فرنسا:**تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في فرنسا بأنها مؤسسة عدد عمالها من 10 إلى 100 عامل وقد يصل في بعض الأحيان إلى 400 عامل، لها فريق تسيير محدد ولا يقل رقم أعمالها عن 10 ملايين فرنك[xvi].

-تعريف السوق الأوروبية المشتركة EEC: يعتبر المشروع الصغير كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100 عامل، بينما تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة، حيث تعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد عمالها عن 200 عامل.[xvii]

- **تعريف الاتحاد الأوربي:**تم الاعتماد في التمييز بين المؤسسات على عدد العمال، استقلالية المؤسسة، رقم الأعمال والميزانية السنوية. وبذلك المؤسسة الفردية هي التي لا تشغل أي عامل، المؤسسة المصغرة هي التي تشغل أقل من 10 عمال؛ المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 عامل ورقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 05 ملايين أورو؛ المؤسسة المتوسطة تشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو، وتتميز باستقلاليتها[xviii].

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO:** تعرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار عدد العمال[xix].

ففي الدول النامية تكون المؤسسة: مؤسسة صغيرة عندما تشغل من 15 إلى 19 عامل؛ مؤسسة متوسطة عندما تشغل من 20 إلى 90 عامل ومؤسسة كبيرة عندما تشغل أكثر من 100 عامل **أما في الدول الصناعية تكون المؤسسة:** مؤسسة صغيرة عندما تشغل من05 إلى 99 عامل، مؤسسة متوسطة عندما تشغل من100إلى 499عامل ومؤسسة كبيرة عندما تشغل أكثر من 500 عامل.

2.2.2 تطور تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لابد أن نشير أنه لم يكن يوجد تعريف قانوني محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى سنة 2001، إلا بعد عدت محاولات نوجزها في المراحل التالية:

كانت أول محاولة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في بداية السبعينات ضمن تقرير المخطط الرباعي الثاني 74-77 الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة، والذي أقر بأنها وحدة إنتاجية تتميز باستقلالية قانونية؛ تقدر قيمة إنشائها بأقل من10مليون دج وتشغل أقل من 500عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج؛ ويمكن لهذه المؤسسات أن تظهر بإحدى الأشكال التالية: مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، فروع للمؤسسات الوطنية، مشروعات مختلطة، مؤسسات مسيرة ذاتيا، تعاونيات، مؤسسات خاصة[xx]. أما المحاولة الثانية فقد جاءت في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفةEDIL أين عرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

وفق معياريين كميين:اليد العاملة ورقم الأعمال بأنها مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل برقم أعمال أقل من 10مليون دج[xxi]. ولقد جاءت المحاولة الثالثة في إطار ملتقى بخصوص المناطق الجبلية من طرف دراسة تقدم بها الباحث رابح محمد بلقاسم تحت عنوان: "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي" والذي اعتبر أن كل وحدة إنتاجية تتميز بحجم صغير، تسيير مستقل، وتأخذ شكل إما مؤسسة خاصة أو عامة هي مؤسسة محلية ولائية أو بلدية[xxii].

أما التعريف الرسمي جاء سنة2001 ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في12ديسمبر2001، من خلال انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وتوقيعها على ميثاق بلونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي لهذه المؤسسات بالاعتماد على المعايير الأوروبية التالية: حجم العمالة، رقم الأعمال السنوي، والحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار الاستقلالية[xxiii]. **كما هو مبين في الجدول رقم 01.**

ليتم المصادقة بإجماع أعضاء مجلس الأمة بتاريخ 2016/12/22 على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة المعدل و المتمم لقانون01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001. بحيث تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كل مؤسسة إنتاج للسلع و/أو الخدمات وتشغل من شخص واحد إلى 250 شخصا دون أن يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج وحصيلتها السنوية 1 مليار دج.كما يتضمن نص القانون إصلاحا لجهاز دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى التشريعي والمؤسساتي وكذا على مستوى الهيئات التي تتدخل في تطبيق هذا الجهاز.

3. أشكال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع السياحة في الجزائر

هناك الكثير من دول العالم تفوقت في مجال السياحة بفضل التركيز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تمثل نحو 90% من إجمالي المؤسسات في معظم اقتصاديات العالم. وهنا نشير انه تزايد اهتمام الجزائر في السنوات الأخيرة على غرار دول العالم باختلاف درجات نموها بقطاعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة تأكيدا منها بالدور الذي يؤديه كلى القطاعين في تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات، وسعت بالأخص على تطوير قدرتهما التنافسية، خصوصا وأن الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة شهد العديد من التحولات وعدة إجراءات إصلاحية وهيكلية.

يمكن توضيح نقاط دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع السياحة كالآتي:

3 .1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاعات الأساسية التي تحتاجها السياحة:

فكما لا يخفى فإن بناء قاعدة سياحية في أي دولة يحتاج لتطوير وتعاون عدة قطاعات منها: قطاع النقل، العقار، مواد البناء، مكاتب السياحة والسفر، شركات الطيران، المطاعم، المنتجعات العلاجية وأعمال الحرف اليدوية...الخ، وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق تشجيع الاستثمار في هذه المجالات من

خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك ما نلاحظه من خلال مجهودات الدولة التي بذلتها من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي منذ2001 إلى يومنا هذا؛ ومجموعة الإصلاحات التي انتهجتها ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي كان لها أثرها البارز في مضاعفة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **والجدول رقم02** يوضح تطور تعداد هذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2016،

فيتضح جليا من خلاله أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من2004 حتى 2016 في تزايد مستمر إذ انتقل عددها من 226227 مؤسسة سنة 2004 إلى 621 022 1مؤسسة سنة 2016. حيث تشكل المؤسسات الخاصة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي في تطور مستمر خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة لتشجيع الاستثمار والخصخصة.

ونلاحظ من خلال **الجدول رقم 03** أن انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتنوع بتنوع القطاعات، هذا ما يساهم في ازدهارها وتطورها، ويشكل قاعدة متينة للسياحة.

3. 2 من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر:

باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فإنها تمثل العمود الفقري لتنشيط قطاع السياحة. فيما يخص الجزائر تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا هاما من النسيج الاقتصادي، من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وذلك من خلال:

- يساهم تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة توفير مناصب الشغل التي تدخل ضمن استراتيجية القضاء على البطالة في الجزائر لدفع مسيرة التنمية. حيث بلغت عدد المناصب التي وفرتها هذه المؤسسات عند نهاية سنة 2016 حوالي 2540698 منصب شغل، مسجلة تطورا بقيمة7.16 % مقارنة بسنة2015؛
- يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى مر السنوات الأخيرة. فمثلا في قطاع الزراعة ارتفعت من 704.19مليار دج سنة 2007 إلى 1173.71 مليار دج سنة 2011؛ أما البناء والأشغال العمومية تطورت من 732.71مليار دج سنة 2007 إلى 1262.57 مليار دج سنة 2011؛
- أحد أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر هو التركيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة مالية توسعية تهدف إلى تنويع المداخيل والخروج من دائرة الإيرادات النفطية، إذ ظلت مداخيل المحروقات تساهم بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر قارب في كثير من الأحيان نسبة 98%.[xxiv]

4. المؤسسات الفندقية كنموذج عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشطة للسياحة في ولاية مستغانم

تعد صناعة الفنادق من الصناعات القديمة التي كان لها الفضل في تنشيط السياحة، وهي تمثل

ركن ومورد أساسي في تحقيق التنمية السياحية. ومع زيادة تنافسية القطاع السياحي، تطور قطاع الفنادق ولم تعد الخدمات الفندقية مقتصرة فقط على الإيواء والإطعام بل أصبح التنافس على استحداث خدمات وأنشطة جديدة، كما وتعددت أنواع المؤسسات الفندقية حسب حاجات ورغبات الزبائن؛ بحيث تنوعت بين فنادق الإقامة الطويلة، فنادق المصايف والقرى السياحية، فنادق السلاسل، الموتيلات، فنادق المشافي.

1. 4 تعريف الفنادق في الجزائر:

تعددت التعريفات المقدمة للمؤسسة الفندقية، ولكن تعرف عموما على أنها " بناية أو مؤسسة تقدم فيه خدمات تتنوع بين الإطعام والشراب والإقامة إضافة إلى خدمات أخرى مقابل اجر معين[xxv]"، أما الجمعية الأمريكية للفنادق والموتيلات عرفت الفندق على أنه " نزل اعد طبقا لأحكام القانون يوفر للنزيل المأوى والمأكل وخدمات أخرى لقاء أجر معلوم".[xxvi]

أما المشرع الجزائري عرف المؤسسة الفندقية كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا، والنشاط الفندقي هو كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء وتقديم الخدمات المرتبطة به، تتكون هذه الهياكل الأساسية من مؤسسات إيواء يستأجرها زبائن يقيمون بها من أسبوع إلى شهر دون اتخاذها سكنا.

هذه المؤسسات الفندقية صنفها المشرع الجزائري إلى فنادق، نزل الطريق "الموتيل"أو محطة، قرى العطل، الإقامات السياحية، النزل الريفية، النزل العائلية، الشاليهات، المنازل السياحية المفروشة، المخيمات ومحطة الاستراحة. كما وضع المشرع الجزائري مجموعة من القوانين تعمل على تنظيم عمل الفنادق وتحدد معايير تصنيفها وكيفية استغلالها، أيضا قواعد بنائها وتهيئتها؛ بهدف حمايتها وتحسين الخدمات الفندقية ووضع أخلاقيات مهنية:

- المرسوم التنفيذي رقم 12/85 المؤرخ في 26 يناير سنة 1985 يحدد الأعمال الفندقية والسياحية وينظمها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 92/ 101 مؤرخ في 03 مارس 1992 معدل ومتمم للمرسوم 12/85 المؤرخ في 26 يناير سنة 1985 والذي يحدد الأعمال الفندقية وينظمها؛
- قانون رقم 01/99 المؤرخ في في 06 يناير 1999 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة ج.ر رقم 02 المؤرخة في 10 يناير 1999؛
- المرسوم التنفيذي رقم 130/2000 المؤرخ في 11 يونيو 2000 يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية.
- المرسوم التنفيذي رقم 132/2000 المؤرخ في 11 يونيو 2000 الذي يحدد كيفيات اعتماد مسير مؤسسة فندقية وشروط ذلك؛
- المرسوم التنفيذي رقم 46/2000 المؤرخ في أول مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وتسييرها وكيفيات استغلالها، الجريدة الرسمية رقم 10؛
- المرسوم التنفيذي رقم 457/05 المؤرخ في 24 نوفمبر 2005 يعدل المرسوم 130/2000؛
- المرسوم التنفيذي رقم 325/06 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 227/09 المؤرخ في 29 يونيو 2009 يتمم المرسوم التنفيذي 46/2000 المؤرخ في 01

مارس 2000 الذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وتسييرها وكيفيات استغلالها؛

إذا نلاحظ حرص الجزائر على تنظيم نشاط وتسيير المؤسسات الفندقية من خلال ترسانة من القوانين والتشريعات، **والجدول رقم 04** يوضح تطور تعداد المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2016، من خلال الأرقام المسجلة يتضح التطور المستمر للمؤسسات الفندقية في الجزائر من سنة إلى أخرى؛ بحيث تطور تعدادها من 1155مؤسسة سنة2012 إلى 1231 مؤسسة سنة 2016. وهذا انعكاسا للجهود التي تبدلها الجزائر في هذا المجال.

2 .4 المؤسسات الفندقية في ولاية مستغانم كلها مؤسسات صغيرة ومتوسطة:

تعتبر ولاية مستغانم من أهم الولايات في الجزائر التي تتميز بالطابع السياحي، وأحد أهم الولايات المعول عليها لتطوير السياحة في القطب السياحي الممتاز شمال غرب، نظرا لموقعها الاستراتيجي وما تتوفر عليه من مؤهلات سياحية طبيعيه وثقافية وتاريخية. تتوفر ولاية مستغانم على العديد من المؤهلات السياحية الطبيعة والثقافية والتاريخية، التي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية وثقافية بامتياز نذكر منها[xxvii]:

-المؤهلات الطبيعية: تنوع المؤهلات الطبيعية في الولاية جعلتها تعرف توافدا كبيرا للسياح لاسيما في فصلي الربيع والصيف من مختلف ربوع الوطن تتنوع بين الشواطئ، الغابات، المنابع الحموية، المنطقة الرطبة "المقطع"؛

-المؤهلات الثقافية: من أهم المؤهلات الثقافية التي تتوفر عليها الولاية نذكر ما يلي:

- المدينة القديمة التي ترجع إلى القرن السادس عشر والتي بنيت على غرار المدن القديمة في دول المغرب العربي؛

- المسجد المريني العتيق الذي بني سنة 1340م في زمن السلطان المريني أبي عبد الله بن أبي الحسن بن سعيد المريني، والمصنف بتاريخ 1979؛

- مدينة كيزا التي تقع على ضفة واد الشلف ببلدية سيدي بلعطار والتي تعود إلى العهد الفينيقي؛

- منارة أيفي التي تقع ببلدية بن عبد المالك رمضان؛

- دار القايد التي تم تحويلها إلى متحف للفنون الشعبية؛ متحف الآثار بجي العرصة؛ ضريح الوالي الصالح سيدي لخضر بن خلوف؛ محرقة الفراشيح ببلدية النكمارية؛ متحف المجاهد بمدينة مستغانم.

- **المنشآت القاعدية:** أهمها: ميناء للتجارة ونقل المسافرين، مينأين للصيد البحري، محطة للنقل البري ما بين الولايات، جامعة، مراكز تجارية، شبكة من الطرقات التي تربط مختلف المناطق ببعضها البعض.

- **المؤسسات الفندقية:** يوجد على مستوى ولاية مستغانم 31 مؤسسة فندقية بسعة استقبال قدرها 2585 منها: 12 فندق، 12 إقامة سياحية، نزل عائلي، 02 نزل طريق و05 هياكل أخرى معدة للفندقة.

ونلاحظ من خلال الإحصائيات المدونة في **الجدول رقم 05** أن معظم إن لم نقل كل المؤسسات الفندقية في ولاية مستغانم تعد مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ وذلك طبعا حسب التعريف الذي قدمه المشرع الجزائري بالاستناد على معيار عدد العمال. وهذه المؤسسات تعد شريان السياحة في هذه الولاية

السياحية بحيث توفر في مجملها 3060 سرير و837 غرفة و520 وحدة سكنية.

5. خاتمة:

يعتبر كلا من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع السياحة، من القطاعات الحيوية التي

تعول عليها الجزائر لتحقيق التنمية لاقتصادية خارج قطاع المحروقات. ولقد سخرت الدولة لذلك مجموعة من التشريعات والمنظومات وسطرت استراتيجيات عمل محددة؛ علما أن الجزائر تزخر بمجموعة من المؤهلات خاصة فيما يخص السياحية التي تحتاج إلى تجنيد جميع القطاعات لتنشيطها، من أهمها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فكما لا يخفى فإن بناء قاعدة سياحية في أي دولة يحتاج لتطوير وتعاون عدة قطاعات منها: قطاع النقل، العقار، مواد البناء، مكاتب السياحة والسفر، شركات الطيران، المطاعم، المنتجعات العلاجية وأعمال الحرف اليدوية...الخ، وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق تشجيع الاستثمار في هذه المجالات من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لذلك هي تمثل العمود الفقري لتنشيط قطاع السياحة.

وما يخص المؤسسات الفندقية التي تعد من الصناعات القديمة التي كان لها الفضل في تنشيط السياحة، من خلال عرض إحصائيات حول المؤسسات الفندقية في الجزائر وبالأخص في ولاية مستغانم فان اغلبها إن لم نقل كلها هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك طبعا حسب التعريف الذي قدمه المشرع الجزائري بالاستناد على معيار عدد العمال. وهذه المؤسسات تعد شريان السياحة في هذه الولاية السياحية بحيث توفر في مجملها 3060 سرير و837 غرفة و520 وحدة سكنية.

من خلال ما تم التطرق إليه من خلال هذا البحث، يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعتبر الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان

المتقدمة والنامية على حد سواء، وللكثير من القطاعات الاقتصادية من أهمها قطاع السياحة، بحيث لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة لدورها التكاملي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح لزاما ليس فقط بتطويرها من حيث العدد وإنما الاهتمام بزيادة تنافسيتها من خلال تطوير إستراتيجية تسييرها عن طريق تكوين مالكيها/مسيريها وتطوير النماذج المتبعة في تسييرها.

- تعزيز جهود التعاون بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع السياحة.

5.الأشكال والرسومات البيانية:

جدول رقم 01: تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي مليون دج	مجموع الميزانية مليون دج
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

Source :YOUCEFI RACHIDE, HADJAR ASSIA, BERRAHO HADJ MELIANI, **L'évaluation De La Mise à Niveau Des Pme En Algérie**, colloque international : Evaluation des programmes d'investissements public 2001-2004 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université SETIF1, 11/12 mars2013,p :03.

جدول رقم02: العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلال الفترة 2004-2016.

السنة	عدد المؤسسات الخاصة	عدد المؤسسات العامة	العدد الكلي
2004	225449	778	226227
2005	245842	874	246716
2006	269806	739	270545
2007	293946	666	294612
2008	392013	626	392639
2009	455398	591	455989
2010	618515	557	619072
2011	658737	572	659309
2012	711275	557	711832
2013	747 387	547	747 934
2014	851 511	542	852 053
2015	896 279	532	896811

2016	1 022 231	390	1 022 621

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2013، رقم 23، طبعة 1سبتمبر2013.
- وزارة الصناعة والمناجم، نشريه المعلومات الإحصائية حول سنة 2016، رقم 30، طبعة ماي 2017.

جدول رقم03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

"أشخاص معنوية" حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	التعداد
الفلاحة	6130
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	2767
البناء والاشغال العمومية	174848
الصناعة التحويلية	89597
الخدمات والمهن الحرة	513647
الحرف	235242
المجمـــــــــــــــوع	**1 022 231**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريه المعلومات الإحصائية حول سنة 2016،رقم 30، طبعة ماي 2017.

جدول رقم04: تطور تعداد المؤسسات الفندقية في الجزائر من سنة 2012-2016.

	2012	2013	2014	2015	2016

فندق 5 نجوم	8	8	8	8	13
فندق 4 نجوم	5	5	6	6	12
فندق 3 نجوم	38	38	39	39	51
فندق 2 نجمتين	46	46	46	46	46
فندق 1 نجمة	116	149	149	158	158
فندق بدون نجوم	127	156	156	160	160
إقامة 2 نجمتين	2	2	2	2	2
إقامة 1 نجمة	1	1	1	1	1
نزل طريق 2 نجمتين	2	2	2	2	2
نزل طريق 1 نجمة	1	1	1	1	1
نزل ريفي نجمتين	1	1	1	1	1
نزل ريفي نجمة	1	1	1	1	1
قرى عطل 3 نجوم	/	/	1	1	1
منازل سياحية	2	5	5	5	5

مفروشة نجمة.					
نزل عائلي نجمة واحدة	8	10	10	10	10
الهياكل الأخرى المعدة للفندقة	135	196	196	196	196
محطة استراحة نجمة واحدة	4	6	6	6	6
مجموع المؤسسات الفندقية المصنفة	497	627	630	643	666
هياكل فندقية في إطار التصنيف	658	549	555	552	566
المجموع	1 155	1 176	1 185	1195	1 231

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

جدول رقم05: المؤسسات الفندقية في ولاية مستغانم كلها مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

المؤسسة الفندقية	النوع	عدد الغرف	الأسرة	دائم	مؤقت
قصر المنصور	فندق	150	290	48	12
موريستاقا	فندق	26	47	26	04
المنتزه	فندق	25	34	23	02
النخيل	فندق	47	72	08	06

بالاسيو	فندق	18	19	08	01
الساحل	فندق	30	47	06	00
كوت واست	فندق	24	38	08	00
السانوسية	فندق	54	94	08	02
كيزا	فندق	14	19	04	02
رحيل	إقامة سياحية	31 وحدة سكنية	62	08	04
الأمراء	إقامة سياحية	44 وحدة سكنية	104	17	08
أولاد بن زين	إقامة سياحية	33 وحدة سكنية	50	03	00
صولاي	نزل عائلي	09	09	04	06
الباهية	نزل الطريق	19	38	03	02
الجزائر	مؤسسة معدة للفندقة	14	14	06	00
الرياض	مؤسسة معدة للفندقة	24	48	06	00
دار المعلم	مؤسسة معدة للفندقة	36	72	11	00
كاب هيبروك	إقامة سياحية	99 غرفة 56 وحد سكنية	211	05	51
الزهور	إقامة سياحية	51 غرفة 66 وحدة سكنية	396	30	00

ISSN: 1112- 9751 / EISSN: 2253-0363 مجلد 10عدد3 سبتمبر 2018 السنة العاشرة

ليتاب	فندق	24	44	06	00
الفينيسية	فندق	24	30	05	06
الواحة	إقامة سياحية	20 وحدة سكنية	60	03	01
المنتزه	إقامة سياحية	80 وحدة سكنية	328	32	02
ديار البحر	إقامة سياحية	14 وحدة سكنية	84	/	/
صبلات	إقامة سياحية	42 وحدة سكنية	210	/	/
زكارة	إقامة سياحية	31 وحدة سكنية	63	09	09
السفير	إقامة سياحية	70 وحدة سكنية	280	15	
الدوفان	نزل الطريق	12	19	/	/
البدر	مؤسسة معدة للفندقة	17	55	/	/
الروايال	مؤسسة معدة للفندقة	24	41	05	04
برج الملوك	فندق	26	42	04	06
دراويش	إقامة سياحية	70 غرفة 35 وحدة سكنية	140	/	/
ـــــــــــوع		**837 غرفة 520 وحدة سكنية**	**3060 سرير**	**311**	**74**

المصدر: مديرية السياحة لولاية مستغانم.

6. قائمة المراجع:

- الكتب:

- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2008.

- زيد منير عبوي، إدارة المنشآت السياحية والفندقية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- سليم محمد خنفر وعلاء حسين السرابي، صناعة الفنادق إدارة ومفاهيم، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

- سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

- فضل ضاهر، فاضل الشيخلي وجعفر الطريحي، الاستقرار الأمني في تنمية القطاع السياحي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، الطبعة الأولى، 2017.

- محمد احمد العمري، الأمن السياحي، المفهوم والتطبيق، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2014.

- مصطفى يوسف كافي، **الأمن السياحي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى.

- G.Bressy, C.Konkuyt, Economie d'entreprise, Dolloz, 8 édition, Paris, 2006.

- المقالات:

-بوحفص حاكمي، خديجة العارفي، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب، دراسات مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الاغواط، العدد 30، جوان 2017.

- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد رقم 04، جوان 2016.

- المداخلات:

- الزاهي أسبيرو، أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنمية الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الجزائر جوان2002 .

- سليمان ناصر وعواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة الجزائر بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر يومي 28 و 29 أكتوبر2014.

-Khalil Assala, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies de-entrepreneuriales la création à PME en Algérie: la mondialisation, 8ème congrès international

francophone en entrepreneuriat et PME, haut école de gestion, fribourg, suisse, 25- 27 octobre 2006.

- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

- بربيش السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق) حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة،2004 .

- دواودي منصورية، دور التشريعات الوطنية في ترقية ودمج الاقتصاد السياحي في الاقتصاد العالمي، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه ل م د، قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، 2016-2017.

- شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.

- عثماني عياشة، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة شركة سيتيفيس للمشروبات بيبسي كولا بولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.

- يوسف حميدي ، "**مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

- يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

- مراجع أخرى:

- الديوان الوطني للإحصائيات، مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18 ، نشرة 2000 ، الجزائر.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية**، الدورة 16، نوفمبر2000.

-مديرية السياحة لولاية مستغانم.

- المنظمة العالمية للسياحة، **مفاهيم، تعاريف وتصانيف لإحصاءات السياحة**، دليل فني رقم 1 ، 1995.

http://www2.unwto.org/fr-

http://www.wttc.org/-

7. هوامش:

[i] فضل ضاهر، فاضل الشيخلي وجعفر الطريحي، الاستقرار الأمني في تنمية القطاع السياحي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص48.

[ii] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر2000، ص 21.

[iii] مصطفى يوسف كافي، الأمن السياحي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ص 18.

[iv] المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم، تعاريف وتصانيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم 1 ، 1995، ص 10.

[v] الديوان الوطني للإحصائيات، مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18، نشرة 2000 ، الجزائر، ص275 .

[vi] محمد احمد العمري، الأمن السياحي، المفهوم والتطبيق، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2014،ص34.

[vii] زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2008، ص 19-20.

[viii] دواودي منصورية، دور التشريعات الوطنية في ترقية ودمج الاقتصاد السياحي في الاقتصاد العالمي، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه ل، قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، 2016-2017، ص 243.

[ix] http://www2.unwto.org/fr le23/04/2018.

[x] http://www.wttc.org/ le 23/04/2018.

[xi] فضل ضاهر، فاضل الشيخلي وجعفر الطريحي، الاستقرار الأمني في تنمية القطاع السياحي، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2017، ص 49.

[xii] بوحفص حاكمي، خديجة العارفي، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب، دراسات مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الاغواط، العدد 30، جوان 2017، ص 13.

[xiii] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد رقم 04، جوان 2016، ص ص 73-74.

[xiv] طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص:25.

[xv] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص : 542.

[61] G.Bressy, C.Konkuyt, Economie d'entreprise, Dolloz, 8 édition, Paris, 2006, P:25.

[17] سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 06.

[18] Khalil Assala, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales» PME en la création à la mondialisation, 8ème congrès Algérie : de international francophone en entrepreneuriat et PME, haut école de gestion, fribourg, suisse, 25- 27 octobre 2006, p :03.

[19] الزاهي أسبيرو، أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنمية الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الجزائر جوان 2002 ،ص: 07.

[20] بربيش السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية (واقع وآفاق) حالة الجزائر، أطروحة دكتراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة، 2004 ، ص: 79.

[21] شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد و تسيير

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010 ، ص: 40.

[22] عثماني عياشة، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة شركة سيتيفيس للمشروبات بيبسي كولا بولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص: 129.

[23] يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 76.

[24] سليمان ناصر وعواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة الجزائر بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص:09.

[25] زيد منير عبوي، إدارة المنشآت السياحية والفندقية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:17.

[26] سليم محمد خنفر وعلاء حسين السرابي، صناعة الفنادق إدارة ومفاهيم، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص:13

[27] مديرية السياحة لولاية مستغانم.